دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي

دكتور/ رضا عبد الواجد أمين

قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

بحث مقدم إلى مؤتمر(التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة)

الذي تقيمه رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية

في الفترة من 17-19 مايو 2008م

مقدمة

تؤدي وسائل الإعلام في العصر الحديث أدورا هامة ومؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات ، إذ يناط بها تسليط الأضواء حول المؤثرات السلبية التي تعوق مسيرة التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، بل ويناط بها أخذ زمام المبادرة في طرح الخطط وإثارة المعرفة الإنسانية فيما يتعلق بعمليات الوعي المعرفي والسلوكي التي تؤدي بدورها إلى تنمية المجتمع بشكل عام .

وتعيش الكرة الأرضية الآن مجموعة من المشاكل التي تحيط بالبيئة والموارد والطاقة وسوء استخدام الإنسان لها ، وهو ما يجعل من قضايا التنمية قضية إنسانية ملحة لا غنى عنها بالنسبة لشعوب العالم ، وبالأخص بالنسبة للشعوب النامية أو الأقل نموا ، ومنها البلدان الإسلامية بطبيعة الحال ، التي خلفت لها قوانين العولمة ذات النزعة الغربية بوجه عام والأمريكية بوجه خاص العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة .

و العالم الآن لا يبدو أنه يتجه صوب مستقبل مستدام، وإنما في اتجاه مجموعة متنوعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. لكن منذ مؤتمر ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية الذي انعقد في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، وأن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاهم في آخر المطاف. وبهذا الاعتراف أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية لدراسة هذه القضايا والتقدم بتوصيات في هذا الشأن[1].

وهذه الورقة البحثية تحاول إلقاء الضوء على مفهوم التنمية أولا ، وعلى مفهوم التنمية المستدامة ثانيا ، وكيف تطور هذا المفهوم في أجندة الاهتمام الدولي ، وما يرتبط به من مفاهيم أخرى كالتنمية البشرية والتنمية المحلية وتمحاولة تحقيق مجتمع الرفاه الذي هو حلم تطور الحياة الإنسانية ، ثم تركز الورقة على تحديد الدور الذي يقوم به الإعلام وما يمكن أن يقوم به بإمكاناته المتعددة في تفعيل قضايا التنمية المستدامة على مستوى العالم بشكل عام ، وعلى مستوى بلدان العالم الإسلامي بشكل خاص .

وتحتوي هذه الورقة على عدة نقاط :

مفهوم التنمية ، ومفهوم التنمية المستدامة ، وكيف تطور مفهوم التنمية المستدامة ، ثم إطلالة سريعة على الإشكاليات التنموية التي جلبتها العولمة الغربية للعالم الإسلامي مثل انتشار الفقر والبطالة ، وكيف تتغلب بلدان العالم الإسلامي عليها ، ومتطلبات التنمية المستدامة ، والرؤية الإسلامية لتحقيق هذه التنمية ، ودور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مدخل نشر وتبني الأفكار المستحدثة ، ومدخل ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا التنمية المستدامة ، وما يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في النهوض بقضايا التنمية المستدامة في العالم الإسلامي .، وأخيرا خلاصة الدراسة وتوصياتها ، والله أسألأ أن يرزقنا الإصابة في القول ، وأن يعفو عن الزلل والخطأ ،" وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب ".

تعريف التنمية:

تشير كلمة التنمية في معاجمنا العربية إلى الزيادة والكثرة ، فكلمة(نما) الشيء نموا ونماء أي زاد وكثر[2] .

وهي بمفهومها المبسط :

* العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدرمستطاع .

* زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا ، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة .[3]

وكما أجمعت عليها الأدبيات الإنسانية، وكما حددها فريق التنمية العربية الإنسانية ،الذي اصدر حتى الآن تقرين حول التنمية فان تعريف التنمية له شقان:

1- خلق فرص حياة أفضل، بالمعنى العام، للأجيال القادمة.
2- دراسة علمية للإمكانيات المجتمعية، و توظيفها التوظيف الأفضل للصالح العام.

أما التعريف الذي تبناه تقرير التنمية العربية فيقول (إن للبشر، لمجرد كونهم بشرا، حقا أصيلا في العيش الكريم، ماديا ومعنويا، جسدا ونفسا و روحا، وبهذا فان عملية التنمية تنشد توسيع خيارات البشر بما يمكنهم من تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، وهي الحرية، العدالة و الكرامة الإنسانية و الرفاه الإنساني.

وليس في تلك المطالب جديد، وربما تختصر بكلمتين اثنتين، العدالة و المساواة. (العدالة) هي مفهوم تراثي عربي قديم، ف (العدل أساس الملك) أما المساواة فهي كلمة حديثة ناتجة من الدساتير و الممارسات الغربية الحديثة، وهي من المبادئ التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،ونجد لها صدى لا يغيب عن العقل السليم في الأديان السماوية.

محطة التنمية الأخيرة هي الوصول إلي (حالة الرفاه) في المجتمع، ولا يقتصر مفهوم (الرفاه) على التنعم المادي،بل يشمل الجوانب الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة، وتحقيق الذات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمشاركة الفعالة في الاجتماع البشري.[4]

أما التنمية عند محي الدين صابر فهي :" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا."[5]

و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك ،فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [6].

مفهوم التنمية المستدامة :

Sustainable Development

أضيفت صفة المستدامة إلى التنمية لتصبح (التنمية البشرية المستدامة)

وذلك لصيانة حقوق الأجيال القادمة في التنمية، حيث نلاحظ أنه مع التطور المذهل للتكنولوجيا أصبح هناك خطر حقيقي علي استمرار الحياة والموارد الطبيعية والتوازن البيئي الذي يؤثر علي حق الأجيال القادمة في التنمية. ومن هنا أصبح من الضروري وضع ضوابط للعلاقة بين الإنسان والطبيعة وهو الأمر الذي لم يتعرض له ميثاق الأمم المتحدة ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما لأن هذا الخطر لم يكن ماثلاً في ذلك الوقت عند صدورها، وظهر هذا الخطر بشكل واضح بعد ثورة التكنولوجيا واكتشاف الأثر السيئ للتوسع الصناعي علي البيئة. ومن هنا جاء الاهتمام بقضايا البيئة وحق الإنسان في بيئة نظيفة.[7]

ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

والتنميةالمستدامة هي تنمية قابلة للإستمرار و تهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الإهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان وأن التنمية هي الأسلوب التي نتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض. [8]

وقد مهدت كثير من المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة ومن تلك:

- مؤتمر استكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م.
- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو. **(Meadows 1972)**.
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة **(WCN / UCN 1980)**.
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي **(Clark and Munn 1986)**.
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك **(WCED 1987)**.
- مؤتمر ريوديجانيرو عام 1992 والمعروف أيضاً بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية.

وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م.

تطور مفهوم التنمية المستدامة :

بعد سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة، حدثت طفرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان، وأخذت تتسع دائرة هذه الحقوق لتشمل مواضيع جديدة وصار الربط بين جميع الحقوق بحيث لا تقبل التجزئة كما لا تقبل التراتب وكان من بين هذه الحقوق الجديدة "الحق في التنمية"

وصدر عام 1986 إعلان "الحق في التنمية" الذي يجعل من التنمية حقاً من حقوق الإنسان وليس مجرد "طلب" يطالب به الأفراد، وللحكومات أن تستجيب أو لا تستجيب دون أن يقع عليه حرج.

وعَّرف هذا الإعلان التنمية بأنها مسار اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي شامل يهدف إلي النهوض المطرد برفاهة كل الناس بالاعتماد علي مشاركتهم الفعلية الحرة.

وأكد الإعلان علي أن كل الجوانب المتعلقة بالتنمية مترابطة وبالتالي أصبحت حقاً، وجزءً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان.

وجاءت موافقة الدول النامية علي هذا الحق لتعنى أن هذه الدول أصبحت مسئولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية.

أما موافقة الدول المتقدمة علي هذا الحق فقد جاءت لتعنى أنها أصبحت مسئولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلي الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك ترددت هذه الدول في البداية وتحفظت علي إعلان "الحق في التنمية" وعادت ورفعت هذه التحفظات في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 بإعلانها الموافقة علي هذا الإعلان.

وجاء برنامج العمل الذي أقره مؤتمر فيينا ليربط بين حقوق الإنسان والتنمية كما ربط بينهما وبين الديمقراطية. وأصبحت التنمية حقا من حقوق الإنسان تترابط مع بقية الحقوق التي لم يعد من الممكن تجزئتها.

كذلك أصبحت الديمقراطية حقا من حقوق الإنسان– كما وصفها أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان في مؤتمر قمة الألفية، عندما قال الديمقراطية

حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال بقية الحقوق. ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك تلازم كامل بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية.[9]

وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة. ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة[10] .

العولمة ومشكلات التنمية :

العولمة هي ظاهرة حديثة نسبيا تشير إلي محاولات تصغير العالم ودمجه ، من خلال التقليل من أهمية الحدود الجغرافية والسياسية ، وتتيح إمكانية الاتصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات ، نشأت في مجال الاقتصاد وتعدته إلي المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ، وساعد علي انتشارها ثورة تكنولوجية واجتماعية ورغبة سياسية وتمثل في أحد جوانبها – في الوقت الراهن علي الأقل – هيمنة للقيم الغربية بصفة عامة ، والأمريكية بصفة خاصة .[11]

وهي عملية معقدة تشهد انتقال المجتمع الإنساني من عهد الدول المنفردة أو الكيانات الإقليمية إلي عهد جديد سيشتد فيه التلاحم العضوي والتفاعل بين الدول والكيانات الإقليمية والثقافات الوطنية ، وحيث ستشهد تعمق التفاعلات الاقتصادية بصورة غير مسبوقة ، وتتجاوز نظريات تقسيم العمل الدولي التقليدية ، وفنون ممارسات الشركات دولية النشاط ، وتعلوا علي آفاق الإعلام الدولي كما نشهد آثاره في الوقت المعاصر [12]

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية :

* نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية

*وحدة الأسواق المالية

* حرية الأسواق والتجارة

وقد أفرزت ظاهرة العولمة عددا من الإشكاليات التي عانت منها المجتمعات النامية التي تندرج تحتها غالبية البلدان الإسلامية ، ومنها :

مشكلة البطالة :

وهي مشكلة موجودة قبل ظهور العولمة ، ولكنها زادت بصورة كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين ، فالاقتصاد القائم علي الجدارة العالية والتكنولوجيا المتقدمة يتسبب عن طريق إعادة الهيكلة والتخلص من الروتين والتعقيد وما يتبع ذلك من تقليص في فرص العمل وتسريح للأيد العاملة في تفاقمالبطالة [13].

انهيار نظام التكافل الاجتماعي :

وذلك بسبب ازدياد نسبة البطالة من جهة ، وتدني الأجور من جهة أخرى ، لأن العاملين هم ممولو نظم الرعاية الاجتماعية ، والسياسات الحكومية الاقتصادية الجديدة أن ترفع الحكومة يدها عن سوق العمل وما يرتبط بها من نظم

تأمينية ، واكتشفت هذه الحكومات أن برامج الرعاية الاجتماعية تكلفها الكثيرفتنازلت عن هذا العبء [14].

إشكالية تركيز الثروة :

حيث ظهرت طبقة من الرأسماليين الذين تتركز الثروة في أيديهم في عصر العولمة ، فهي تزيد الأغنياء غنى ، والفقراء فقرا ، وتجعل الأغنياء يتحكمون أكثر في مصائر الفقراء علي مستوى القطر الواحد وعلي المستوى الدولي أيضا ، ويوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1998 أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد علي ثروات 48 دولة من دول العالم الفقيرة ، وأن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار ، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة ، كما أوضح هذا التقرير أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم علي ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلي 1.2 مليار نسمة ، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا ، ويؤكد المختصون بشئون التنمية أن 40 مليار دولار فقط ، أي ما يوازي 4% من ثروات الـــ 225 شخصاً كافية لكي تؤمن لكل سكان المعمورة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يحتاجون إليـــها ، أي الغذاء والصحة والمياه والتعليم .

إشكالية التربح المريب :

وهو علي نوعين :

1 – الإتجار في مواد غير مشروعة ، كالمخدرات بجميع أنواعها ، حيث ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية للهيروين عام في العقد الأخير من القرن العشرين إلي 20 ضعف خلال العشرين سنة الماضية ، كما ارتفعت نسبة المتاجرة بالكوكايين 50 ضعفا ، وفي منظور الخبراء أضحت اليوم الجريمة المنظمة عالميا أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً ، حيث يحقق أرباحا تبلغ 500مليار دولار في العام الواحد[15]

2 – التربح عن طريق الاستغلال لدول أخري ، حيث يذكر أحد الكتاب الأمريكيين أنه إذا كان من مؤشرات العولمة زيادة التجارة العالمية وزيادة الإقراض عبر الحدود ، فإن هناك نوعاً آخر من الأحداث غير التقليدية تصاحب العولمة ، أو تنشأ عنه ، مثل حصول دولة علي ربح مالي مباشر من خلال شن حرب علي دولة أخرى ، حدث ذلك في تمويل حرب الخليج (90 – 1991) بواسطة أجانب (أي ليسوا أمريكيين) ، خاصة السعودية واليابان وألمانيا ، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق ربحاً من هذه الحرب يقدر بـــ 14 بليون دولار ، وذلك أنه طبقا لتقديرات البنتاجون فإن الحرب تكلفت 38 بليون دولار ، بينما وصلت المساهمات الأجنبية إلي 52 بليون دولار[16].

إشكالية الاختلال في التبادل التجاري :

فما هو وارد من الدول النامية إلي الدول الغنية أقل بكثير جداً من الدول الغنية إلي الدول النامية ، وتدل المؤشرات والتقارير علي أن هناك حجبا متزايدا في أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يردد الأغنياء شعارات حرية التجارة ، وكان أعضاء الجات قد وضعوا بعض الترتيبات بغرض بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية ، وهي إجراءات تم التخلص من بعضها بواسطة منظمةالتجارة العالمية التي أنشئت عام 1995م .

إشكالية انتشار الفقر والمجاعات في عدد من دول العالم :

يرى أحد الكتاب أن هناك عولمة للفقر ظهرت في أواخر القرن العشرين ، ولم يسبق لها مثيل في التاريخ العالمي ، غير أن هذا الفقر ليس نتيجة ندرة في الموارد البشرية، بل هو نتيجة لنظام من فائض العرض العالمي القائم علي البطالة والخفض العالمي لتكاليف العمل ، إلي أدني حد ، وأدت برامج (تثبيت الاقتصاد الهيكلي والتكييف الهيكلي) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي علي الدول النامية كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينيات إلي إفقار الملايين من الناس[17] .

وبعد عرض بعض إشكاليات العولمة الاقتصادية وسلبياتها علي الدول بصفة عامة ، والبلدان الإسلامية – بصفة خاصة ، نورد فيما يلي كيفية التعامل مع مقتضيات العولمة الاقتصادية دون خسائر فادحة في النقاط التالية :

1 – تواجد الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي ، بمعني أن تكون عملية التنمية ذاتية المركز ، ذات نواة صلبة ومتماسكة .

2 – القدرة علي مقاومة الصدمات الخارجية من خلال ضبط مغالاة المصارف المحلية في عمليات الاقتراض قصيرة الأجل ، والإقلال من الاعتماد المفرط علي الاستيراد السلعي والخدمي ، وحصر الدين العام الخارجي وأعباء خدمته السنوية في حدود السلامة .

3 – تنوع سلة الصادرات لحماية الاقتصاد من تقلبات السوق العالمية .

4 – تقوية رصيد رأس المال البشري للأمة ، من حيث تحسين التركيب المهاري المتقدم لقوة العمل الوطنية [18].

5 – تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية من خلال زيادة براءات الاختراع والمدخلات التكنولوجية ، وزيادة نسبة الإنفاق علي البحوث والتطوير .

6 – توزيع الدخل بصورة عادلة ، وبحيث لا يكون متمركزا في أيدي قلة ، حيث يؤدي ذلك إلي ضعف التماسك الاجتماعي وتقسيم المجتمع إلي شمال وجنوب .

7 – القضاء علي الفساد وآلياته ، حتى نستطيع مواجهة تحديات العولمة[19].

ولا تعاني الإنسانية فقط من التناقص الحاد في المواد الغذائية بل تعاني أيضا من مخاطر متنوعة أخرى تتهددها:

- فقد حدثت ضغوط شديدة على **موارد التربة العالمية والغابات المدارية** منذ 150 سنة أي منذ انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي وما رافق ذلك من مد استعماري واستغلال فاحش لأراضي وغابات المستعمرات شمل مختلف القارات. ومعلوم أن من نتائج هذا الغزو الاستعماري حرمان سكان المستعمرات من التنوع البيولوجي الذي كانت تحتوي عليها زراعاتهم المحلية لفائدة زراعات موجهة نحو التصدير التي لا تلبي احتياجاتهم الفيزيولوجية.

ومعلوم أن تدمير المناطق الخضراء خلال القرنين الماضيين تسبب في مخاطر جمة أصابت تنوع الكائنات الحية والمجتمعات الإيكولوجية التي تعيش فيها بشكل لم تتعرض له في أي وقت مضي خلال الخمسة والستين مليون عام المنصرمة على وجود الكوكب.

- كما تعرضت المياه العذبة للتناقص بشكل مستمر ومتزايد نتيجة تزايد المسحوبات من المياه من اجل الزراعة ومن أجل إرواء عطش الأعداد المتزايدة من سكان الكوكب، إضافة إلى أن تزايد السكان والتنمية الصناعية يزيدان من تلوث المياه ونذرتها؛ كما يشكل نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمان أحد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة.

متطلبات التنمية المستدامة :

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض علىلتحمل الموارد.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء علىالفقر

من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية[20].

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب. فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج. كما يتطلب تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة. [21]

الإسلام وتنمية البيئة :

وردت العديد من الآيات والاحاديث التي توضح استراتيجية السلوك والادارة البيئية ومقاومة التصحر والاهتمام بالتنويع البيولوجي والطبيعة وعدم إهدار الموارد الطبيعة ومن تلك الآيات ما ورد في سورة الاعراف الآية 74 ((واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الارض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الارض مفسدين))، وفي سورة النحل الآية 14 ((وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية لتلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله)) وفي سورة الاعراف الآية 31 ((وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)) وفي سورة المرسلات الآية 25-26-27 ((ألم نجعل الاض كفاتاً* أحياءً وأمواتاً* وجعلنا فيها رواسي شامخات وأسقيناكم ماءً فراتاً((ومما ورد عن خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم انه قال: ((الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار)). ((جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً... الخ الحديث)). ((دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض)). ((من قطع سدرة صوب الله رأسه إلى النار)). ((ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة)). ((اذا قامت القيامة على أحدكم وفي يده فسيلة فليغرسها)).

حث الإسلام على الاهتمام بمختلف الجوانب التي ترتبط بالبيئة وعلاقتها بالإنسان وأساليب المحافظة علها واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً حسناً بلا استنزاف واسراف أو تلويث.[22]

الإعلام وقضايا التنمية المستدامة

لا يزال دور وسائل الاتصالوالإعلام على اختلاف أنواعها مثارا للجدل بين الباحثين ، فبالرغم من أنه ثبت إحصائيا وجود معامل ارتباط بين التعرض لوسائل الاتصال من ناحية ، والمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتنمية من ناحية أخرى ، إلا أنه لم يثبت وجود علاقة سببية بينهما ، فيدعي فيجن أن الإعلام سبب ونتيجة في نفس الوقت في عملية التحديث ، بينما يذكر روجرز أن دور الإعلام مساعد أو غير مباشر للعوامل الاجتماعية الأخرى المؤدية للتنمية[23] .

والأفراد هم هدف التنمية لذا لابد أن يكون لكل منهم دور في تطوير المجتمع، الأمر الذي يحتاج إلى توعية وتثقيف متصلين، وتعليم وتدريب مستمرين.

وتأتي أهمية استخدام وسائل الإعلام المختلفة في الدول النامية من حاجة تلك الدول إلى إعلام يواكب خططها الإنمائية، ويعمل على خلق المشاركة من جانب الأفراد في عجلة التنمية؛ فهو السبيل لنشر المعرفة بخطط الدولة وأهدافها.

وقد أكدت عدة دراسات أجراها علماء الاتصال على وجود علاقة إيجابية بين الإعلام والتنمية منها الدراسة التي أجراها ولبر شرام على مائة دولة من الدول النامية لإلقاء الضوء على العلاقة بين الاتصال الجماهيري والتنمية حيث توصل إلى أن معامل الارتباط بين النشاط التنفيذي لوسائل الإعلام وبين نتائج تنفيذ خطط التنمية قد وصل إلى 72٪، وقد يكون أعلى من ذلك لوجود مجموعة من العوامل السلبية التي تحول دون تنفيذ الخطط في كل من التخطيط الإعلامي والتخطيط للتنمية بالدقة المطلوبة وبالتالي فإن هذه العوامل السلبية قد أضعفت مستوى الارتباط وقللت درجته على 72٪.[24]

دور وسائل الإعلام في التنمية من خلال نظرية نشر الأفكار المستحدثة:

اهتم علماء الاجتماع بكيفية تغيير النظم الاجتماعية عن طريق نشر الأفكار المستحدثة أما علماء الاتصال فاهتموا بكيفية استخدام الأنشطة الاتصالية لدعم ونشر الموافقة والقبول للمنتجات والأفكار الجديدة. واستطاعت الدول المتقدمة تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن.

وكان للعالم (أفريت روجز) السبق في بناء نظرية الاتصال والأفكار المستحدثة، وقد أشار إلى أهمية الاتصال في عملية التغيير الاجتماعي التي تمر بثلاث مراحل متعاقبة وهي:

- الاختراع الذي يتم بواسطته خلق أو تطوير الأفكار الجديدة.
- الانتشار ويقصد به العملية التي تتم بواسطتها توصيل هذه الأفكار الجديدة على الجمهور.
- النتائج ويقصد بها التغيرات التي تحدث داخل النظام الاجتماعي كنتيجة لتبني أو رفض الأفكار الجديدة.

وعملية اتخاذ القرارات في الفكرة المستحدثة تمثل بالمراحل التالية:

- مرحلة الوعي والمعرفة بوجود الفكرة الجديدة من خلال وسائل الأصال المختلفة.
- مرحلة الاهتمام بالفكرة الجديدة والبحث عن معلومات عنها.
- مرحلة التعميم حيث يختار الفرد تبني الفكرة المستحدثة أو رفضها.
- مرحلة التجريب أو المحاولة حيث يحاول الفرد تجربة الفكرة الجديدة على نطاق ضيق لتقرير الموافقة أو الرفض.

- مرحلة التبني حيث يستخدم الفرد الفكرة الجديدة بصفة مستمرة على نطاق واسع وتتم المرحلة الأخيرة بناء على عدة صفات في الفكرة وهي:
  - تميزها عن الأفكار أو المنتجات السابقة.
  - التوافق والانسجام مع النظم والتقاليد القائمة في المجتمع.
  - درجة تعقد الفكرة الجديدة وصعوبة فهمها أو استخدامها.
  - القابلية للتجريب على نطاق ضيق.
  - القابلية للملاحظة أي درجة رؤية نتائج الفكرة المستحدثة من قبل الآخرين.[25]

ولاشك أن الفرد يجمع معلومات عن الفكرة في مختلف مراحلها وتختلف مصادر المعلومات باختلاف كل مرحلة، فوسائل الاتصال الجماهيرية أكثر تأثيراً في المرحلة الأولى إذ تتسم بقدرتها على جعل الأشياء معروفة للجمهور.

- **دور وسائل الإعلام في التنمية من خلال نظرية ترتيب الأولويات عند الجمهور (وضع الأجندة):**

يؤكد علماء الاتصال وجود علاقة إيجابية بين ما تركز عليه وسائل الإعلام في رسائلها وبين ما يراه الجمهور هاماً، فهي تسهم بدور كبير في ترتيب الأولويات لدى الجمهور ومن ثم فإنها تقوم بمهمة تعليمية حيث ترشد وتعلم الناس عما يتحدثون.

وتبعاً لهذا فإن الجمهور لا يتعلم من وسائل الإعلام فحسب حول المسائل العامة والأمور الأخرى ولكنه يتعلم كذلك كم تبلغ هذه المسائل من أهمية تبعاً لما تلقاه من قبل وسائل الإعلام.

وبمعنى آخر فإن الإعلاميين يلعبون دوراً مهماً في تشكيل حياتنا الاجتماعية حينما يمارسون دورهم في اختيار وعرض الأخبار علينا وترتيب الأولويات فيها.

وظيفة وضع الأجندة للاتصال الجماهيري تتمثل في مقدرتها للتأثير على تغيير المعرفة عند الأفراد وتقوم ببناء تفكيرهم، وهنا يكمن أهم تأثير لوسائل الاتصال وهو مقدرتها على ترتيب العالم وتنظيمه عقلياً لنا.

إن ترتيب الأولويات كوظيفة تأثيرية لوسائل الإعلام تتمثل عملياً في كونها نصيراً أكبر في صنع الثقافة السياسية للجمهور بحيث أنها تربط بين تصور إدراك الناس للواقع السياسي وبين الشؤون السياسية اليومية.

ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام من خلال وظيفة وضع الأجندة دوراً اجتماعياً بتحقيق الإجماع حول بعض الاهتمامات عند الجمهور التي يمكن أن تترجم فيما بعد باعتبارها رأياً عاماً.

وجدير بالذكر أن بعض أصحاب القرار في المؤسسات المختلفة يستطيعون أن يؤدوا دوراً في ترتيب الأولويات –وضع الأجندة– حيث يمكنهم إشراك وسائل الإعلام في تبني بعض قضايا الأجندة المؤسساتية وطرحها على الجمهور والتركيز عليها إلى أن تصبح من الأولويات المنتظمة لأجندة وسائل الإعلام.

و تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام تستطيع أن تحقق فعاليتها القصوى كوسائل تنموية إذا أخذت في الاعتبار عدة عوامل منها: ما يمتلكه المتصل من خبرة، ودراية بالبيئة التي يتم فيها الاتصال، وقدرة على تحديد الهدف تحديداً دقيقاً وفهم للجمهور ومعرفة خصائصه واهتماماته والعوامل الانتقائية المؤثرة في سلوكه الاتصالي، وإعداد الرسالة المناسبة لنوعية الجمهور والقادرة بأسلوبها على اجتذابه مع مراعاة اختيار الوسيلة المناسبة.[26]

خلاصة الدراسة :

الإنسان هو الثروة الحقيقية لمختلف الأمم والحضارات. ومن هنا جاء التحول في مفهوم التنمية الذي كان يعتمد فقط على التقدّم الإقتصادي والدخل الوطني المرتفع وصار يركز على النواة الأساسية للأمة والمجتمع وهي "الفرد". وجاء المفهوم المعاصر للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتبنى مبدأ التعامل مع الإنسان كمحور لأي مبادرة تنموية.

ويشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية . وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام – فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديموقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

وتضطلع وسائل الإعلام بالقيام بدور مؤثر وفعال في تحقيق التنمية المستدامة حيث أثبتت الدراسات قدرة هذه الوسائل على إيصال وشرح وتفسير الأفكار المستحدثة تمهيدا لإقناع الجمهور المتلقي لهذه الرسائل ، كما أنها قادرة على حشد الجماهير حول قضايا التنمية المستدامة ، خاصة في الوقت الذي قفزت فيه وسائل الإعلام قفزات تكنولوجية هائلة في العشر سنوات الماضية من خلال الانتشار الكبير لشبكة المعلومات الدولية الإنترنت ، وقدرتها على حمل مضامين إعلامية متنوعة ومتعددة إلى أي بقعة في العالم ..كما أن الرصد الإعلامي لأداء الشبكة يثبت قيامها بدور هام في عمليات التنمية المستدامة في الشق الاجتماعي والثقافي المتعلق بنشر ثقافة الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية ومن

قبلها التعاليم السماوية والتعاليم الإسلامية على وجه الخصوص كالحق في حرية الرأي والتعبير ...الخ

وتخلص الورقة أيضا إلى أن وسائل الإعلام قادرة على وضع أجندة الجماهير وإعادة ترتيب أولويات المرحلة الراهنة من مراحل التطور الإنساني التي تحتاج إلى مزيد من الوعي بالمخاطر البيئية التي تحدق بالأرض والموارد الطبيعية .

كما خلصت الورقة البحثية إلى أن إعلام البلدان الإسلامية يمكنها إن أرادت طرح قضايا التنمية المستدامة مستندة إلى المرجعية العقدية التي تحكم ثقافة الشعوب الإسلامية من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة التي حفلت تعاليمهما بالحث على تطوير وتنمية الحياة وعمارة الكون بما يكفل الحياة الكريمة الآمنة واللائقة لبني البشر ، وذلك من خلال آيات قرآنية كثيرة وأحاديث نبوية ترشد المسلمين إلى إصلاح واقعهم لتفادي الإشكاليات التي أفرزتها العولمة الغربية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتوصي الورقة بضرورة أن تتبنى وسائل الإعلام الإذاعية والتليفزيونية والصحفية والشبكية بقضايا التنمية المستدامة وربطها بالإطار المرجعي المنسجم مع الثقافة الإسلامية ، وتخصيص البرامج القادرة على توعية الجمهور بتلك القضايا .

كما توصي الورقة بأن تتضافر كافة الجهود في بلدان العالم الإسلامي ، وتتوحد الرؤى للقضاء على معوقات التنمية المستدامة فتوصي بضرورة زيادة التعاون بين العالم الإسلامي في القضاء على ظاهرة البطالة والفقر من خلال الآليات المتاحة على الصعيد السياسي والاقتصادي ، وضرورة وجود كيان اقتصادي وحدوي يوحد رايه الدول الإسلامية تحت عملة واحدة ، وتشرعات اقتصادية واحدة ، وأهداف مستقبلية مشتركة .

والله من وراء القصد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

هوامش الدراسة

[1] http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable.htm

[2] مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز : القاهرة ، الهيئة العامةلشئون المطابع الأميرية ،1990 ، ص636

[3] محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1988م)ص 25

[4] محمد الرميحي ، التنمية السياسية والتنمية الشاملة ، متاح في www.alrumaihi.info/tanmy/doc1.doc

[5] كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1993 ،ص23

[6] رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

[7] محمد فائق ، التنمية وحقوق الإنسان (مكتبة الإسكندرية : مؤتمر الإصلاح الرابع ، 1 مارس 2007م)

[8] د عبد الله عبد القادر نصير ، البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستيراتيجي للعمل الخيري ، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002.**

[9] محمد فائق ، التنمية وحقوق الإنسان (مكتبة الإسكندرية : مؤتمر الإصلاح الرابع ، 1 مارس 2007م)

[10] عبد السلام أديب ، أبعاد التنمية المستدامة ، النهج الديمقراطي ، متاح على الإنترنت في : http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable.htm

[11] د. رضا عبد الواجد أمين، الإعلام والعولمة (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007م) ص 56

[12] السيد يسين ، العالمية والعولمة (القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2000) ص 174

[13] هانس بيتر مارتين وهارالدشومان ، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، سلسلة عولمة المعرفة ، العدد 238 ، (جمادى الآخرة 1419 هـ – أكتوبر / تشرين الأول ، 1998) ص 199 .

[14] هانس بيتر مارتين ، مرجع سابق ، ص 280

[15] مهيوب غالب أحمد ، العرب والعولمة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 23 ، العدد 256 (حزيران – يونيو 2000) ص 64 .

[16] جورج لودج ، إدارة العولمة في عصر الاعتماد المتبادل ، ترجمة محمد رؤوف حامد ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولي ، 1999م)، ص 12 .

[17] ميشيل تشوسودوفيسكى ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفي (القاهرة : سطور ، 2000) ص18

[18] محمود عبد الفضيل ، مصر ورياح العولمة (القاهرة : دار الهلال ، 1999م) ص 257

[19] رضا عبد الواجد أمين ،اتجاهات الصحافة المصرية نحو ظاهرة العولمة دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية ، ماجستير منشورة (جامعة الأزهر : قسم الصحافة والإعلام ، شعبة الصحافة والنشر ، 2002م) ص 64

[20] التنمية المستدامة وأهدافها ، ودور تقنية المعلومات ، مجلة العالم الرقمي (ملحق مع جريدة الجزيرة السعودية)العدد 156،2 أبريل 2006م

[21] عبد السلام أديب ، مصدر سابق

[22] د عبد الله عبد القادر نصير ، البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستيراتيجي للعمل الخيري ، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002.**

[23] د.سعيد محمد السيد ، الإعلام الإنمائي النظرية والتطبيق ، مجلة البحوث الإعلامية (جامعة الأزهر: قسم الصحافة والإعلام ، العدد الأول ، أكتوبر 1993م) ص 152

[24] فاطمة فيصل العتيبي ، الإعلام والتعليم شركاء في التنمية ، المؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية (الرياض ، 14 صفر ، 1428هـ)

[25] رضا عبد الواجد أمين ، استخدامات النخب المصرية للصحافة الإلكترونية وتأثيرها على علاقتهم بالصحافة الورقية ، دكتوراه منشورة (جامعة الأزهر : كلية اللغة العربية ، قسم الصحافة والإعلام ، شعبة الصحافة والشر ، 2005م) ص ص 58-63

[26] فاطمة فيصل العتيبي ، الإعلام والتعليم شركاء في التنمية ، المؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية (الرياض ، 14 صفر ، 1428هـ)